



# متابعات

تونس: صعود الشعبوية  
قراءة أولية في نتائج الانتخابات الرئاسية





## تونس: صعود الشعبوية قراءة أولية في نتائج الانتخابات الرئاسية

د. محمد السبيطي

نظمت الانتخابات الرئاسية التونسية يوم الأحد ١٥ سبتمبر الجاري. وكان الاقتراع قد بدأ يوم الجمعة ١٣ في خارج البلاد التونسية واستمر يومي ١٤ و ١٥ سبتمبر الجاري. وكانت نسبة المشاركة مفاجئة إلى حد ما إذ بلغت ٤٥٪ فقط، وهي تعد أفضل من النسبة التي كانت في الانتخابات البلدية لسنة ٢٠١٨م، لكنها تظل دون نسبة رئاسيات ٢٠١٤م، فقد أقبل على مراكز الاقتراع أكثر من ثلاثة ملايين مقترع. انتخابات تمت في ظل حالة من الهدوء ودون أحداث تذكر، تنافس فيها ٢٤ مرشحاً بعد أن كان عددهم ٢٦ مرشحاً، اثنان منهم فقط من النساء. لكنها انتخابات فاجأت البعض بنتائجها، ولم تفاجئ الآخرين الذين كانوا يتابعون نتائج استطلاعات الرأي منذ أشهر والتي كانت تشير إلى تراجع الأحزاب الكبرى لصالح فاعلين جدد.

## معطيات أولية عن الانتخابات الرئاسية

يبلغ عدد إجمالي الناخبين أكثر من سبعة ملايين (٧٠٧٤٥٦٦)، منهم ستة ملايين وحوالي سبع مائة ألف بالداخل (٦٦٨٨٥١٣)، في حين يبلغ عدد من هم خارج البلاد التونسية قرابة الثلاث مائة وتسعين ألفاً (٣٨٦,٠٥٣).<sup>١</sup> توزعت هذه الأعداد على ثلاثين ألف مكتب اقتراع في الداخل والخارج، وقد قسّمت هذه المكاتب إلى مراكز اقتراع. وقامت الهيئة المستقلة للانتخابات بتحديد سقف مصاريف الحملات الانتخابية ومحاولة إخضاعها للمراقبة لضبط التمويل الشخصي والخارجي، وذلك سعياً لمنع التمويل الأجنبي لبعض المرشحين. كما تم تخصيص مناظرات بين المرشحين لمنح الجميع فرصة التوجه للشعب التونسي عبر القناة الفضائية الوطنية، وهذا يعني تأمين الحد الأدنى من تواصل المرشح مع الجمهور. مع مراقبة التوازن بين المرشحين من حيث استخدام الإعلام الخاص والعام. لكن ذلك لا يعني الضبط التام لاستخدام المنصات الإعلامية من قبل المرشحين، بل ثمة تجاوزات قد يصعب ضبطها قانونياً، وإن تم تغريم بعض القنوات لقيامها بتجاوزات قانونية، قنوات ينتمي بعضها للقطاع الخاص وبعضها الآخر للقطاع العام. لكن المتأمل في النتائج يصل إلى استنتاج مفاده أن الإعلام الداخلي والخارجي وإن لوحظ عليه التركيز على بعض المرشحين إلا أن ذلك لم يسعفهم البتة، بل بعض المتقدمين في النتائج (قيس سعيد) قد يكون أقل المرشحين تعاملًا مع الإعلام. بل ثمة عوامل أخرى غير الحضور الإعلامي تقف وراء هذا الاكتساح للشعبوية وتراجع الأحزاب الكبرى سواء كانت تنتمي للإسلام السياسي أو التي تقف وراءها الدولة العميقة أو التشكيلات اليسارية.

## متابعة الحملات الانتخابية

انطلق بعض المرشحين في أنشطته الدعائية قبل البداية الرسمية للحملات الانتخابية يوم ٢ سبتمبر، وكان منهم الدكتور عبد الكريم الزبيدي، ويوسف الشاهد والمهدي جمعة وكل الذين قبلوا بالظهور في برامج تلفزيونية أو إذاعية والإجابة عن أسئلة الصحفيين حول برامجهم أو تصوراتهم لدور الرئيس المقبل. في حين اختار بعضهم الآخر عدم الظهور في الإعلام وتكثيف التنقلات والزيارات للداخل لمخاطبة الأتباع والأنصار في لقاءات منظمة وبعيدة عن وسائل الإعلام، وهذا حال المرشح عن النهضة عبد الفتاح مورو. لكن الأكثر تضرراً في هذا الخصوص هو المرشح نبيل القروي الذي - بحكم حبسه على نمة قضايا تهرب ضريبي - لم يتمكن من القيام بحملة انتخابية إلا أن أعضاء حملته وزوجته والقناة التلفزيونية التي يمتلكها - قناة نسمة الفضائية - قاموا بسد هذه الثغرة.

لقد تميزت الحملات الانتخابية بمحاولة تمايز بعض الأطراف عن بعضها الآخر في سياق التقرب من الكتل الناخبة، وهو مسعى لإثبات تموقع على خريطة سياسية وأيديولوجية معقدة نوعاً ما. لذلك عمل المرشحون على توجيه رسائل مباشرة وغير مباشرة لجهات عدّة في الداخل والخارج، جهات تهمها مدى رضا المرشح على نوع النظام الحالي أو نيته تغييره لجهة نظام رئاسي (المرشح عبد الكريم الزبيدي)، وتحديد موقف من مسائل أيديولوجية تتعلق بالمشروع المجتمعي الذي يتصوره المرشح (المساواة في الإرث بين الذكور والإناث، أو فتح المقاهي والمطاعم في شهر رمضان، أو الموقف من استهلاك المخدرات)، إلى كيفية مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن، ومسائل متعلقة بالوضع الاقتصادي والبطالة والتنمية والتوازن بين الجهات...

فالمناظرات التي نظمتها التلفزة الوطنية أخرجت المرشحين من دائرة خطاب الأنصار بما يريده المرشح إلى الخضوع لمساءلة دقيقة وشاملة من قبل الإعلاميين في وقت محدد وأمام كل المواطنين على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم عبر

(١) أرقام وردت على لسان الهيئة المستقلة للانتخابات. صحيفة الرأي العام ١٤ سبتمبر ٢٠١٩م.

شاشات التلفزيونات الوطنية والخاصة، وبينت مدى إلمام المرشح بوظائف الرئاسة والملفات الأساسية التي تهم المواطن والتحديات والتهديدات القائمة والفرص الممكنة. فالخطابة هنا لم تكن كافية لإبراز إحاطة المرشح بمختلف القضايا المطروحة. كما أن الإغراق في الجزئيات التقنية والفنية لم يكن أيضاً مجدياً. كانت مناسبة لكشف المستوى الحقيقي للكثير من المرشحين، سواء من حيث المضامين والبرامج أو القدرات التواصلية. وقد تكون المناظرات أضرت بعدد مهم من المتقدمين للرئاسة، لكنها لم تكن حاسمة، باعتبار أن أحد المرشحين الفائزين في الدورة الأولى لم يشارك فيها لأنه موقوف على ذمة العدالة.

وكانت أتاحت للمرشحين منابر ومناسبات للتعبير عن برامجهم، وكانت هذه المنابر عبارة عن حوارات إذاعية وتلفزيونية، ومقابلات صحفية. لكن الأهم من كل ذلك المناظرات التلفزيونية التي بثتها القناة الحكومية بالتعاون مع قنوات أهلية ومحطات إذاعية تابعة للقطاع الخاص، إذ تم تقسيم المرشحين الستة والعشرين على ثلاث مجموعات خصص لكل واحدة منها موعد. تواصلت المناظرات لثلاثة أيام، وتدوم كل واحدة منها ساعتين ونصف الساعة. مناظرات تغيب عنها مرشحان اثنان، أحدهما مقيم بفرنسا وممتنع عن العودة لتونس (سليم الرياحي) والآخر مقيم بالسجن (نبيل القروي) على ذمة قضايا مفتوحة في المحاكم. كما تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بكثافة، وخاصة منصة فايسبوك. وقد تميزت الحملة الانتخابية بحدتها أحياناً، إلا أن السجال الحاد لم يكن فقط بين مرشحي الحكم الحالي ومرشحي المعارضة. بل كان في الكثير من الأحيان بين المرشحين من توجهات متباينة أو حتى المتقاربة، كما تخللتها تجاذبات سياسية بسبب تشتت الأصوات داخل العائلات السياسية الواحدة وعدم انسحاب المرشحين الثانويين لصالح الرئيسيين أو الذين أعطتهم استطلاعات الرأي حظوظاً أوفر.

## تداعيات ومواقف من حبس نبيل القروي والمال السياسي

اختلفت مواقف الأحزاب والمرشحين للرئاسة من عملية توقيف المرشح نبيل القروي ووضع رهن الحبس في أحد السجون بالقرب من تونس العاصمة منذ يوم ٢٣ أغسطس الماضي. واتجه أغلبهم نحو تحميل الحكومة وخاصة رئيسها يوسف الشاهد بتحريك القضية في هذا الوقت بالذات لإزاحة خصم عنيد وله حظوظ كبيرة حسب استطلاعات الرأي. وتساءلت جهات عدّة عن توقيت إعادة فتح ملف التهرب الضريبي في سياق التنافس الرئاسي. في حين ذهب آخرون إلى ضرورة التثبت من سلامة الإجراءات القانونية التي تم في سياقها توقيف وحبس المرشح نبيل القروي. وكان قد تم ذلك يوم اعتبر المرشح عبد الكريم الزبيدي أن قرار توقيف وحبس نبيل القروي يهدد المسار الديمقراطي. وكانت استطلاعات الرأي منذ أشهر تمنح نبيل القروي مرتبة متقدمة بالمقارنة مع بقية المرشحين المحتملين. ويُنهم القروي بأنه سخر جمعية خيرية تابعة له للدعاية لنفسه، وكذلك استخدامه قناة نسمة أداة إعلامية فعالة للغرض ذاته، وهو أمر ترفضه الطبقة السياسية باعتبار أنه تسخير للعمل الخيري لأغراض الدعاية الانتخابية. ومن هنا جاء الحديث عن استخدام المال السياسي في الدعاية الانتخابية.

وقد نبّهت جهات حزبية وسياسية لانتشار ظاهرة شراء الأصوات واستخدام «المال الفاسد» لتحديد وجهة الناخبين نحو مرشحين دون غيرهم. ووجهت التهمة في ذلك لمرشحين وصفوا بأنهم مدعومون من جهات أجنبية وأوساط مالية محلية نعتت «بمافيات التهرب الضريبي و التهريب»<sup>٢</sup>... مثل هذه المفردات وجدت له صدى لدى الجمهور وسط سباق الانتخابات وحتى قبله. فالمرشح عبد الكريم الزبيدي يرى أن من بين ما دفعه للترشح رؤيته أن البلاد

(٢) انظر موقع صحيفة «الشارع المغربي». مقالة بعنوان: «الشواشي: المال الفاسد برز في حملات مرشحي المافيا والتهريب». ٧ سبتمبر ٢٠١٩م.

قد يستلها «المافيوزي والكناطرية»، ويقصد باللفظة الأخيرة المستفيدين من ازدهار ظاهرة التهريب والتهرب الضريبي<sup>٢</sup>. وهي ألفاظ مستخدمة كثيراً من قبل عامة الناس وحتى المثقفين.

## نسبة مشاركة متوسطة

### تطور نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات

رئاسيات ٢٠١٤م الدور الأول	٦٢,٩١%
رئاسيات ٢٠١٤م الدور الثاني	٦٠,١%
رئاسيات سبتمبر ٢٠١٩م الدور الأول	٤٥,٢%

بالمقارنة مع نسب المشاركة في مختلف المحطات السابقة يتبين لنا مدى الإقبال الشعبي على هذه الاستحقاقات الرئاسية السابقة لأوانها. كان الإقبال على انتخابات يوم الأحد ١٥ سبتمبر أدنى من المتوسط، لكنه أفضل من نسبة الانتخابات البلدية لسنة ٢٠١٨م، إلا أن نسبة الإقبال جاءت دون نسبة رئاسيات ٢٠١٤م. يبدو أن كثرة المرشحين شتت انتباه واهتمام المقترعين، وهو ما لم يشجعهم على الإقبال أكثر. هذا إلى جانب يأس الناخبين من جدوى العملية الانتخابية نفسها، خصوصاً أن الأوضاع العامة لم تتحسن بالصورة التي يتوقعها الجمهور.

## قراء في النتائج: تراجع الأحزاب وظهور الشعبويين

أثبتت النتائج التي أعلنتها الهيئة المستقلة للانتخابات يوم الثلاثاء ١٧ سبتمبر تراجعاً كبيراً للأحزاب التقليدية، وفوزاً مهماً لمرشحين اثنين لا ينتميان بصورة مباشرة لمنظومة الحكم الحديثة أو التقليدية، فالفائز الأول الدكتور قيس سعيد (١٨,٤%) لم يعرف عنه ممارسة السياسة بشكل مباشر قبل الثورة، وكذلك الفائز الثاني رجل الأعمال نبيل القروي (١٥,٦%). لكن يمكن القول إن كليهما يعدان من بين رجال مشهد ما بعد ٢٠١١م. ويمكن القول أيضاً إن كليهما يمثلان الطرف المقابل للآخر. فقيس سعيد رافق شباب الثورة في مختلف المحطات سنة ٢٠١١م وما تلاها، لكنه لم يعرف عنه انتماء حزبي سوى أنه حاول الاقتراب من الشباب وتأطيره، وكان يبرز في بعض وسائل الإعلام لتقديم تعليقات قانونية. في حين اتجه نبيل القروي بعد الثورة للتعاون مع الدولة العميقة ومواجهة حكم الترويك، لذلك انضم إلى جهود الباجي قايد السبسي وكان من بين أهم مؤسسي حزب نداء تونس. وسخر القناة التلفزيونية التي يمتلكها لمواجهة حركة النهضة. وفي النهاية يمكن القول: إن الحملة الانتخابية لكلا الفائزين الأولين في هذه الدورة من الانتخابات الرئاسية كانت مختلفة عن بقية المرشحين. فبخصوص حملة الدكتور قيس سعيد كانت بسيطة، وغير محترفة وتعتمد على التطوع دون أن تسندها ماكينة حزبية ما أو جهة ممولة، وهذا في حد ذاته يمثل أهم عامل قوة للمرشح قيس سعيد، وكان يفترض أن يكون عاملاً معيقاً. في المقابل كانت حملة القروي لا تعتمد على شخصه مباشرة باعتبار تغييره، إنما على الدور الذي يقوم بها رفاقه وخاصة التأثير الكبير لقناته الفضائية.

كان الدكتور عبد الكريم الزبيدي أحد الوجوه المرهون عليها من قبل بقايا النظام القديم. كانت النتيجة بالنسبة للزبيدي (١٠,٧%) مخيبة لآمال الكثير من القطاعات والفئات والجهات التي دعمته، ولا توجد إلى حد الآن أجوبة

(٣) الشارع المغربي. مقالة: «الزبيدي: لن أترك البلاد بيد مافيوزي والكناطرية». ٧ سبتمبر ٢٠١٩م.

دقيقة ومقنعة حول فشل الأحزاب والمنظمات وحتى المثقفين الذين دعموه في إنجاح حملته. كان يبدو للمتابع أنه أكثر المرشحين حظوة لدى الإعلام التونسي... لكن رغم ذلك قد يكون أهم عامل أعاقه حقيقة ضعفه التواصلي. ظهر مع الدكتور الزبيدي في افتتاح مقر حملته يوم الخميس ٢٩ أغسطس الكثير من الوجوه التي كانت مع الرئيس السبسي، وغيرها من التي عملت مع الشاهد أو انتمت إلى حزبه ثم التحقت بخصمه في الرئاسيات. لذلك كان يبدو الزبيدي رغم أنه مرشح مستقل تسانده بعض الأحزاب والعديد من الشخصيات الوطنية السياسية والثقافية؛ أحد أبرز المرشحين للرئاسة، وتدعمه الماكينة الانتخابية لكل من حزبي «نداء تونس» فرع حافظ قائد السبسي، وحزب «أفاق تونس» الذي يقوده ياسين إبراهيم. كما أن انسحاب المرشح محسن مرزوق (حزب مشروع تونس) لصالحه في آخر وقت لم يسعفه كثيراً.

بدا الزبيدي في الحوارات الإعلامية الأولى التي أجراها قبل انطلاق الحملة رسمياً متردداً نسبياً ويعاني نقصاً في المهارة التواصلية، هذا إلى جانب أنه أثار الكثير من الموضوعات الحرجة نسبياً والتي من شأنها أن تثير إليه الانتباه ويكثر الحديث عنه في مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا الأمر لم يكن لصالحه إطلاقاً، أي كانت له نتائج عكسية، كما أنه وضعه في مرمى الردود العنيفة، ومن ثم دعم حضوره الإعلامي وإن أحياناً بصورة سلبية. حاول تناول الموضوعات المثيرة للرأي العام مثل الجهاز السري لحركة النهضة، ونيته الكشف عن مرتكبي الاغتيالات السياسية سنة ٢٠١٣ م وملف المساواة بين الإناث والذكور في الميراث... والتعهد بكشف الحقيقة بخصوص تسفير الشباب للقتال في مناطق التوتر. كما أكد أكثر من مرة على إعادة فتح السفارة في سورية. وحاول أن يكون توافيقاً بالتأكيد على استعداده للعمل مع كل الأطراف مضيفاً « بما في ذلك مع النهضة». وإن ذهب مرات إلى نفي علاقته بالنهضة أو استعداده للتحالف معها. والعلاقة مع حزب حركة النهضة يتناولها المرشح في اتجاهات متباينة، توحى أحياناً بأنه يتوجه لخصومها بالتأكيد على أنه غير مستعد للتحالف معها، ثم يعود ويتوجه لأنصار النهضة بالإشارة إلى قبول التعامل معها. ومهما يكن من أمر كان الزبيدي من بين أكثر المرشحين إثارة للجدل طوال الحملة الانتخابية. وخاصة بعد أن أشار إلى أنه كان ينوي غلق البرلمان بدابنتين يوم الخميس الأسود (٢٧ يونيو) وذلك «منعاً للانقلاب على الشرعية» كما يقول<sup>٤</sup>. هنا بدا الزبيدي أنه أراد الظهور في صورة «المنقذ» للبلاد من مخاطر محدقة، لكن ذلك أدى إلى اتهامه باستخدام الجيش لأنه أمر بالتعبئة العامة ومحاصرة البرلمان لمنعه من الاجتماع. وهذا أثار ضده ردوداً كثيرة كان من بينها انسحاب النائب - فيصل التبيني - من حملته الانتخابية احتجاجاً على ما ورد في هذه التصريحات الأخيرة بخصوص ما كان ينوي عمله لمحاصرة مؤسسات سيادية<sup>٥</sup>. لكن على العموم اتجه في حواراته وتصريحاته نحو التأكيد على عمله على استعادة هيبة الدولة واستتباب الأمن ومكافحة الجريمة والإرهاب والسعي لتعديل النظام السياسي نحو نظام يمنح الرئيس صلاحية أكثر مما هي عليه الآن، وهو ما يعني العمل على تعديل دستوري عبر الاستفتاء الشعبي. مهما يكن من أمر، كانت المفاجأة سقوط وزير الدفاع كأحد أهم خيارات الدولة العميقة في هذه الاستحقاقات.

• **عبد الفتاح مورو مرشح حزب حركة النهضة:** النتائج التي حققه المرشح عبد الفتاح مورو وضعته في المرتبة الثالثة (١٢,٩٪). نتائج لم تكن مرضية بالنسبة لجمهور النهضة وتمثل تراجعاً كبيراً للحزب الإسلامي. يستند

(٤) سمي بالخميس الأسود في تونس يوم ٢٧ يونيو ٢٠١٩ م لحدوث انفجارين إرهابيين في تونس العاصمة مع نقل الرئيس في حالة حرجة إلى المستشفى وانتشار شائعة وفاته. انظر صحيفة المغرب التونسية. مقالة بعنوان: «الخميس الأسود ومحاولة الانقلاب على الرئيس الراحل: الزبيدي يضع نفسه في الزاوية ومنافسوه يلجؤون إلى الصمت». ٥ سبتمبر ٢٠١٩ م.

(٥) انظر صحيفة الصريح التونسية بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠١٩ م. مقالة بعنوان: «فيصل التبيني يعلن الانسحاب من حملة عبد الكريم الزبيدي ويطلب القضاء العسكري بفتح تحقيق».

المرشح عبد الفتاح مورو إلى ماكينه حزب حركة النهضة والذي يعد الأقوى والأكثر انتشاراً جماهيرياً من غيره من الأحزاب، أو هكذا كان يبدو للمتابعين قبل أن تأتي نتائج الدورة الأولى وتنفي فعالية مثل هذه الماكينة الانتخابية. هذا إذا نظرنا إلى مدى استقرار الأحزاب وامتلاكها كتلة ناخبة قارة. حاول مورو في حملته الانتخابية التميز عن غيره وإثبات أن تقدمه النسبي في السن لا يعيق كثرة حركته وتنقله إلى أغلب مناطق الجمهورية للاتصال المباشر بالأنصار والمساندين وعامة الناس. هذه صفة لم تتوفر في أحد أبرز المنافسين له مثل عبد الكريم الزبيدي الذي كثف من الظهور الإعلامي أكثر من عقد الاجتماعات الشعبية هنا وهناك. إلا أن التصويت العقابي لِحق النهضة كما لحق بقية الأحزاب والشخصيات المشاركة في الائتلاف الحاكم. لقد انفض المتعاطفون معها من حولها، لأنها انتقلت في السنوات الأخيرة من موقع الثورة إلى منطق الدولة. شاركت في السلطة دون أن تتمكن من أدواتها، فكانت إنجازاتها على أرض الواقع مخيبة لآمال الجمهور. فبحث الأنصار عن بديل يدمج بين الدفاع عن الهوية - في حدها الأدنى - والتطلع نحو تحسين الأوضاع الاجتماعية. هذا إلى جانب معاناة حركة النهضة من المرشحين المنافسين لها على خزانها الانتخابي، مثل المنصف المرزوقي (3%) وغيره.

• **يوسف الشاهد:** رئيس الوزراء الحالي حل في المرتبة الخامسة. مرشح حزب «تحيا تونس» المنشق عن «نداء تونس»، ولعله يعد من أبرز الخاسرين، لكن هذا متوقع باعتبار أن الجمهور يحمله مسؤوليات كل الإخفاقات الاقتصادية والاجتماعية باعتباره رئيس الحكومة، وكان أكثر المرشحين عرضة للانتقاد سواء من قبل خصومه أو أنصارهم، وحتى من طرف المواطنين غير الحزبيين، فهو يحاسب على حصيلة سنوات حكمه الماضية، لذلك يتناقل المواطنون المؤشرات السلبية، وكثيراً ما يجد صعوبة في إبراز الإنجازات أو الجوانب الإيجابية لبعض سياساته. بدا في مطلع حملته مركزاً على محور مكافحة الفساد، وهي الصورة التي أراد أن يعطيها لشخصه منذ ترؤسه الحكومة، فقد تعرض لهجوم واتهامات حادة من طرف المرشح سليم الرياحي (مرشح حزب التيار الوطني الحر) المقيم في فرنسا والممتنع من دخول تونس بسبب أحكام قضائية صادرة ضده، وهو ما أدى بالنائب في البرلمان ياسين العياري إلى تقديم قضية في المحكمة ضد كل من يوسف الشاهد وسليم الرياحي، واتهمه العديد من المنافسين له باستغلال موارد الدولة لفائدة حملته الانتخابية. تهم توجه إليه مباشرة وأحياناً غير مباشرة، كما سعت جهات غير معروفة لمحاولة عرقلة العديد من الاجتماعات الشعبية للشاهد مع أنصاره في مدن عدة.

• أما المرشح **مهدي جمعة** عن حزب البديل التونسي (1,8%)، مثله مثل **عبير موسى** مرشحة الحزب الدستوري الحر (4%)، رفض الانسحاب لصالح الزبيدي، وكانت تلك النتائج مخيبة جداً، وهو الذي يتنافس مع عبير موسى على الخزان الانتخابي للحزب الدستوري والتجمع الوطني الديمقراطي. وكان في حملته قد أكد على توجهه نحو المصالحة الشاملة سياسياً واقتصادياً بما في ذلك مع الرئيس زين العابدين بن علي الذي اعتبره «رمز السيادة الوطنية». وهذا يأتي في سياق سعي رئيس الوزراء السابق المهندس مهدي جمعة نحو التقرب من الأوساط الدستورية والتجمعية التي لا يزال يشدها الحنين للنظام السابق. كما أنه استفاد وبوضوح من جزء من شبكة العلاقات والانتخابات والهيكل القاعدية للتجمع الدستوري الديمقراطي، ولذلك فإن مهدي جمعة من أهم الشخصيات المرشحة.

أما مرشحو اليسار فقد كانت النتيجة المسجلة تمثل انهياراً كاملاً. وكنا أشرنا سابقاً إلى أن اليسار قدم أكثر من مرشح، سواء منه اليسار المعتدل أو أقصى اليسار. وواضح جداً أن أنصاره إما أحجموا عن المشاركة في الاقتراع أو اتجهوا نحو مرشحين آخرين مثل قيس سعيد.

يتضح مما سبق أن قيس سعيد والمرشح أحمد الصافي سعيد (٧,١٪) ومحمد لطفي المياحي (٦,٦٪) ونبيل القروي، جمعوا بين الساخطين والغاضبين والمهمشين سياسياً من أنصار أحزاب يمينية وأخرى يسارية، وهذا هو صعود الشعبوية التونسية. ويبقى السؤال: كيف سيتم التعامل مع حالة المرشح نبيل القروي وهو في السجن ولا يوجد أمامه عائق قانوني للمشاركة في الدورة الثانية باعتباره مؤهلاً لذلك؟

### النتائج الرسمية الأولية لانتخابات ١٥ سبتمبر الرئاسية

الاسم	النسبة %
قيس سعيد	١٨,٩
نبيل القروي	١٥,٦
عبد الفتاح مورو	١٢,٩
عبد الكريم الزبيدي	١٠,٧
يوسف الشاهد	٧,٤
صافي سعيد	٧,١
لطفي المياحي	٦,٦
عبير موسى	٤
محمد عبو	٣,٦
سيف الدين مخلوف	٤,٤
المنصف المرزوقي	٣
مهدي جمعة	١,٨
حمّ الهمامي	٠,٧
منجي الرحوي	٠,٨
الهاشمي الحامدي	٠,٧
حمادي الجبالي	٠,٢
محسن مرزوق	٠,٢
العايدي	٠,٣
إلياس فخفاخ	٠,٣
سليم الرياحي	٠,١
جلول	٠,٢
حاتم بولبيار	٠,١
عبيد البريكي	٠,١٧
سلمى اللومي	٠,٢

